4 شركات خليجية تنضم إلى بورصة لندن خلال 2014

توقع رئيس الاسواق الأولية في بورصة لندن اليستر والزلي انضمام نحو 4 شركات من دول الخليج العربية الى بورصة لندن خلال العام الحالي 2014.

واضاف والزلي في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش زيارة قام بها وفد صحافي خليجي للتعرف على الفرص الاستثمارية في بريطانيا أن عدد الشركات المدرجة في السوق الموازي «ايه آي ام» ببورصة لندن من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يبلغ تسع شركات من أصل عدد 1080 شركة مدرجة في هذا السوق فقط.

وبين ان الشركات الشرق اوسطية ومن شمال افريقيا التسع في السوق الموازي هي ثلاث من الامارات واثنتان من المغرب وواحدة من كل من الكويت وتونس والجزائر والعراق والاخيرة كانت اول شركة تدرج في هذا السوق من تلك المنطقة وذلك في العام 2000.

واوضح أن السوق الموازي «ايه اي ام» هو احد أسواق بورصة لندن واطلق في العام 1995 ويعد من انجح الأسواق والأسرع نموا في العالم مبينا أن هذا السوق يساعد الشركات الصغيرة على النمو وزيادة رأس مالها في الحركات التوسعية التي تقوم بها.

وأشار الى أن هناك ادراجات متوقعة في الاشهر المقبلة لشركات اخرى من نفس المنطقة وأن الأشهر الـ12 الماضية شهدت ادراج عدة شركات منها داماك الإماراتية وشركات متخصصة في المجال الطبي موضحا أن عدد الشركات من الشرق الاوسط وشمال افريقيا في السوق الرئيسي يبلغ 34 شركة منها بيت الاستثمار العالمي من الكويت.

بورصة لندن

وفي رده على سؤال لـ «كونا» حول تأثير الأحداث السياسية في الشرق الأوسط على بورصة لندن اكد والزلي بان الأحداث السياسية في المنطقة مؤثرة للغاية لافتا الى ان اسواق المال العالمية متصلة ببعضها وتتأثر بالأحداث في كل المناطق وهو ما ينعكس على حركة التداول.

وشدد والزلي على أن السوق في لندن سوق متطور و«محترف» لافتا الى انه مرتكز على اداء افراد ومجموعات صغيرة وليس على مجموعات كبيرة تكون لها ابعاد تتعلق بالاقتصاد الكلي.

وافاد بانه لا يمكن بالطبع تناسي ما يسمى بالربيع العربي والذي القى بظلاله على الاسواق العالمية موضحا ان الأزمة الأوكرانية لها تاثيرات في الوقت الراهن وتاثير على حركة السوق والتوقعات المستقبلية وسلوك المستثمرين.

واكد والزلي أن سوق لندن يكاد يكون هو الوحيد في العالم الذي لديه عدد لابأس به من الشركات الشرق اوسطية والشركات من شمال افريقيا وعدد جيد من المستثمرين من تلك المناطق والاسواق.

وحول وضع السوق في لندن في الوقت الحالي ذكر والزلي أن السوق يعمل بصورة مستمرة وباداء جيد بالرغم من التحديات التي يواجهها في اشارة الى ان مصر حاليا تعاني تحديات سياسية «وتوجد في بورصة لندن في السوق الرئيسي نحو 11 شركة مصرية ولديها اتصال بما يجري في بلدها لكن السوق يعمل بشكل جيد وان كانت هذه التحديات تبقى عائقا للوضع الطبيعي لهذه الشركات في الاسواق الاولية».

وعن نسبة المستثمرين العرب في بورصة لندن افاد بانها مناسبة موضحا أن الصناديق السيادية من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي المستثمر الأول في سوق لندن ومن الجهات التي تدير الصناديق السيادية ولها حضور قوي كل من هيئة الاستثمار الكويتية التي لديها مكتب خاص في لندن منذ فترة طويلة وتظيرتها في قطر.

واضاف هناك شركات اقليمية تستثمر في بورصة لندن عن طريق الصناديق الاستثمارية مشيرا الى ان هذه الشركات في ازدياد ومن المتوقع زيادتها بصورة كبيرة جدا في السنوات الخمس المقبلة.

وتوقع والزلي أن تنضم نحو 4 شركات من دول الخليج العربية الى بورصة لندن خلال العام الحالي 2014 وبخاصة في السوق الموازي مشيرا الى ان اهم القطاعات التي يتم التداول فيها في بورصة لندن هي تجارة التجزئة والعقار واستخراج النفط والغاز والقطاع البحري.

وعن التطورات الاخيرة في 2013 التي شهدتها بورصة لندن حول الشركات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا اشار الى ان البورصة شهدت انضمام مجموعة مستشفيات النور السعودية في اكبر ثاني اكتتاب عالمي في بورصة لندن في 2013 وبقيمة 354 مليون دولار اضافة الى شركة داماك للتطوير العقاري الاماراتية وهي اول شركة اماراتية عقارية تنضم لبورصة لندن وبشهادات ايداع بقيمة 379 مليون دولار وهو من اكبر عمليات الاكتتاب من قبل شركة شرق اوسطية يجرى في بورصة لندن منذ 2005.

واضاف والزلي ان عددا من الشركات انضمت الى بورصة لندن في 2013 منها مجموعة فنادق برأس مال كويتي هي مجموعة «اكشن هوتيلز» وانضمت للسوق الموازي كما انضمت شركة الخدمات البحرية الخليجية من ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة وبقيمة اكتتاب 100 مليون دولار وتم زيادة رأس المال الى 297 مليون دولار في مارس 2014.

واشار الى ان بورصة لندن لديها تعاملات وتعاون مع نظيراتها في دول الخليج العربية وخاصة ما يتعلق بالاستشارات الخاصة بالسوق الموازي ومنها سوق الكويت مؤكدا أن الاسواق الموازية لها انعكاس كبير على الاقتصاد في دول الخليج العربية.

يذكر أن السوق الموازي في بورصة لندن «ايه آي ام» يسمح للشركات الصغيرة بتعويم أسهمها مع نظام تنظيمي اكثر مرونة مما يطبق على السوق الرئيسي وقد أطلق هذا السوق في بورصة لندن في العام 1995 وجذب ما يقرب من 85 مليار جنيه استرليني في شركات صغيرة ومتوسطة.

هيكل : «القلعة» تنتهي من زيادة رأس المال المدفوع إلى 8 مليارات جنيه وتغطية الاكتتاب بالكامل

اعلنت شركة القلعة «كود التداول في البورصة المصرية CCAP.CA» - الشركة الاستثمارية الرائدة في افريقيا والشرق الأوسط - عن إتمام المرحلة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المدفوع إلى 8 مليارات جنيه بزيادة نقدية قدرها 3.64 مليارات جنيه وتغطية كاملة للأسهم المطروحة عبر اكتتاب قدامى المساهمين. ساهمت الزيادة في تمكين شركة القلعة من الاستحواذ على حصص الأغلبية في معظم الشركات التابعة بخمسة قطاعات استراتيجية هي الطاقة والنقل والأغذية والتعدين والأسمنت. وتعتزم الشركة كذلك بيع المشروعات غير الرئيسية في غضون ثلاث سنوات أو أكثر قليلا.

وفي هذا السياق أوضح أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة، أن زيادة رأس المال تمثل خطوة جوهرية نحو التحول الاستراتيجي إلى شركة استثمارية قابضة بعد مسيرة ناجحة نبتت القلعة خلالها نموذج الاستثمار المباشر الذي يتسم بكثافة الاعتماد على رأس المال. وأكد هيكل أن انخفاض عدد المجالات والصناعات التي تحظى باهتمام شركة القلعة – وما يصاحب ذلك من مردود إيجابي على مستوى المخاطر المحتملة – لن يثني الشركة عن صدارة المشهد الاستثماري في افريقيا بمشروعات البنية التحتية والموارد الطبيعية ولن يؤثر على توابت الشركة وتطلعاتها لتحقيق اوسع مردود اقتصادي واكبر عائد استثماري للمساهمين.

أحمد هيكل

ومن جهته أوضح هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة، أن برنامج التحول الاستراتيجي سوف يدعم المركز المالي للشركة مع إضفاء قدر أكبر من الوضوح والتركيز على نموذج الأعمال في المستقبل.

وأضاف أن شركة القلعة تعتزم بيع المشروعات غير الرئيسية في التوقيت الأمثل ومقابل العائد المناسب، مع توظيف حصيلة التخارج من تلك المشروعات في تدعيم المركز المالي للشركة في ضوء الاستحواذ على حصص الأغلبية في الشركات التابعة الرئيسية، وهو ما يعني تعزيز الكفاءة الرأسمالية وتوفير فرص وخيارات تمويلية متنوعة.

ولفت الخازندار إلى أن نموذج الأعمال الجديد يسمح بإعادة ترتيب المحفظة الاستثمارية لتضم الشركات العاملة ذات التدفقات النقدية المستقرة وكذلك الاستثمارات حديثة النشأة، مع تسريع وتيرة النمو بالاستثمارات الناشئة دون الالتجاء لمصادر التمويل الخارجي، عبر توظيف التدفقات النقدية المتاحة بالشركات التي بدأت النشاط ولها إيرادات مستقرة والمملوكة لشركة القلعة بحصص تتراوح بين 51 في المئة و100 في المئة.

وأضاف الخازندار أن ارتكاز استثمارات القلعة على خمسة قطاعات استراتيجية سيسمح بالتركيز على الاستثمارات التي تعرفها الإدارة قلبا وقالبا وترى فيها فرصا جذابة لتحقيق مردود اقتصادي كبير، فضلا عن أن اعتماد القوائم المالية المجمعة مؤشرا رئيسيا لأداء المالي لشركة القلعة سوف يعمل على سهولة تقييم واستيعاب انشطة الشركة.

واستطرد هيكل أن الغرض الرئيسي من تلك المستجدات هو تعظيم العائد الاستثماري للمساهمين مع تعزيز إدارة المديونيات وتنمية الأرصدة النقدية. وحدد هيكل ثلاثة عوامل رئيسية تمثل أولويات الشركة خلال المرحلة المقبلة تتضمن التخارج من المشروعات غير الرئيسية ومواصلة المساعي الرامية إلى تحجيم المخاطر التشغيلية والمالية المحتملة فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على اليات وانظمة العمل بالشركة.

وعن رؤيته لعمليات التخارج المرتقبة أوضح هيكل أن شركة القلعة تتطلع إلى إتمام التخارج من البنك السوداني المصري وغيره من المشروعات غير الرئيسية خلال هذا العام، وأن الشركة تعتزم استخدام حصيلة عمليات التخارج لتحقيق أهداف عديدة تشمل تعزيز هيكل التمويل للحد من المخاطر المالية وتوفير الاستثمارات الرأسمالية للشركات التابعة الرئيسية مع تقوية المركز المالي للشركة بصورة عامة.

1.3 مليار دولار إيرادات مصر من السياحة

قالت للمستشارة الاقتصادية لوزير السياحة المصري هشام زعزوع إن إيرادات البلاد من السياحة هبطت 43 في المئة في الربع الأول من 2014 لتسجل 1.3 مليار دولار.

وعزت عادلة رجب المستشارة الاقتصادية انخفاض الإيرادات في اتصال هاتفي مع رويترز امس إلى «حادث تفجير الحافلة في طابا في 17 فبراير الماضي.»

ووجه تفجير حافلة تقل سياحا كوريين في طابا الواقعة بشبه جزيرة سيناء في فبراير شباط الماضي لطمة قوية لصناعة السياحة في مصر في وقت كانت تحاول فيه الخروج من الأزمة التي المت بها من جراء الاضطرابات السياسية في السنوات الثلاث الأخيرة.

وقالت رجب إن مصر استقبلت نحو مليوني سائح في الربع الاول من 2014 بانخفاض 30 في المئة عن الربع المقابل من 2013.

ووصفت الهبوط في الإيرادات بانه «طبيعي جداء نتيجة تفجير الحافلة ثم تحذير المانيا لمواطنيها من السفر إلى سيناء الذي تلاه تحذير مماثل من نحو 15 دولة.

وكانت شركات السياحة تامل بتحسن الوضع بعد موسم سيء في عام 2013 الذي شهد الاطاحة بالرئيس محمد مرسي ومقتل المئات من انصاره مما زج بالقطاع كله في ازمة من جديد. وانخفضت ايرادات السياحة بنسبة 41 في المئة إلى 5.9 مليارات دولار في 2013.

وقالت رجب «شهر فبراير كان سيئا ولكن الأرقام تحسنت في مارس الحمد لله.»

ونقلت صحيفة البورصة المصرية اليوم عن رجب قولها إن عدد السائحين في مارس آذار بلغ 755 الف سائح بتراجع 32 في المئة وبايرادات 410 ملايين دولار تمثل انخفاضا بنسبة 45 في المئة عن مارس 2013.

وقالت الصحيفة إن عدد السياح في فبراير شباط بلغ 616 الف سائح بانخفاض 28 في المئة عن الشهر نفسه من العام الماضي.

وتعتبر إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة في البلاد.

وبلغ عدد السائحين في مصر 9.5 مليون سائح في 2013 بعد أن اجتذبت مصر نحو 14.8 مليون سائح في عام 2010.

وأضافت «الوضع سيتحسن بعد الانتخابات الرئاسية والانتهاء من خارطة الطريق التي ستعمل على تغيير الراي العام الخارجي لما يحدث في مصر وبالتالي سيؤثر إيجابيا على قطاع السياحة».

316 مليوناً صافي خسارة «زين» السعودية في الربع الأول

تكبدت شركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين» صافي خسارة بلغت 318 مليون ريال في الربع الأول من العام الحالي متراجعة بنسبة 20.1 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق ،وبانخفاض بنسبة 31.17 في المئة مقارنة بالربع السابق.

وأوضحت الشركة في إعلان نشر على موقع السوق المالية «تداول» أمس أنها حققت إجمالي خسارة تشغيلية في الربع الأول بلغت 127 مليون ريال منخفضة بنسبة 45.49 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق وبانخفاض في الخسارة التشغيلية بنسبة 53.14 في المئة مقارنة بالربع السابق ، لتبلغ بذلك خسارة السهم 0.29 ريال مقابل 0.37 ريال.

وأرجعت الشركة سبب تحقيق هذه النتائج خلال الربع الحالي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق وبالربع السابق إلى ارتفاع الأرباح ما قبل الأعباء التمويلية، الضرائب، الإستهلاك والإطفاء «EBITDA» إلى 300 مليون ريال بزيادة 93 مليون ريال بنسبة 45 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

ورأت الشركة أن ذلك يعد نتيجة للبرنامج التطويري الجديد الذي وضعته إدارة الشركة الحالية، والذي يركز على فرض المزيد من السيطرة على المصاريف بمختلف أنواعها والتي تشمل كلفة الإيرادات ومصاريف التشغيل الأمر الذي أدى إلى تحسّن الهوامش الربحية ،مشيرة إلى أنها تم خلال الربع الحالي مراجعة وتعديل العمر الافتراضي لبعض الممتلكات والمعدات الأمر الذي أدى إلى تخفيض تكلفة الاستهلاك.

ولفت تقرير المراجع الخارجي للشركة النظر إلى تكبد الشركة صافي خسارة لفترة الثلاثة اشهر المنتهية في 31 مارس 2014م، ولديها عجز متراكم كما في ذلك التاريخ، مبينا أن الشركة تعتقد بانها ستحقق أهدافها الربحية المستقبلية والمبنية على خطة العمل وستتمكن من الوفاء بالتزاماتها من خلال قيامها بنشاطاتها الاعتيادية.

زين السعودية

ليبيا تستعد لتصدير أول شحنة نفط بعد التسوية

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن إحدى الناقلات ستحمل مليون برميل من الخام يوم أمس الثلاثاء من مرسى الحريقة الذي أعيد فتحه في الآونة الأخيرة، وهي أول شحنة يجري تصديرها منذ التوصل لاتفاق على إعادة فتح موانئ نفط رئيسية في البلاد بعد إغلاقها عدة شهور.

وأثار إغلاق الموانئ مخاوف بشأن إمدادات المعروض في الأسواق العالمية، وساهم في دعم العقود الآجلة لخام برنت.

وتراجع سعر برنت إلى ما دون 109 دولارات للبرميل اليوم بفعل التطورات في ليبيا.

ونقلت المؤسسة عن مسؤول نفطي قوله في بيان نشره موقعها الإلكتروني إن الناقلة ايجيان ديجنيتي ستحمل شحنتها إلى إيطاليا. وأظهرت بيانات ايه.آي.اس لايف لتتبع السفن التي تنشرها رويترز أن الناقلة تقترب من السواحل الليبية. وكانت مؤسسة النفط رفعت حالة القوة القاهرة في مرسى الحريقة الواقع في أقصى شرق البلاد الأسبوع الماضي، عقب اتفاق بين الحكومة الليبية ومجموعة من المستجين أغلقوا مرافئ في وسط وشرق البلاد لمدة ثمانية أشهر، وهو ما حرم الدولة من إيرادات النفط التي تعتمد عليها.

وقال مسؤول كبير بالمؤسسة يوم أمس إن إنتاج الحقول التي تغذي مرسى الحريقة يبلغ نحو 30 الف برميل يوميا.

يدرسون الاتجاهات الجديدة نحو تنويع مصادر الدخل

خبراء: الاقتصاد السعودي يتحول من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة

لربما ساهم التقدم في الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد السعودي في حماية المملكة من آثار أي تباطؤ اقتصادي قد يحدث في المستقبل، حسبما يقول متخصصون كبار في الشؤون المالية من المنتظر أن يشاركوا في الدورة التاسعة من مؤتمر «بوروموني السعودية» الذي سيعقد في مايو 2014.

ولذلك، ستطرح الخطوات التي اتخذت لتحقيق التنوع الاقتصادي، والتحديات التي لا زالت قائمة على طاولة البحث للدراسة من قبل خبراء في الاستثمار والشؤون المصرفية سيشاركون في «بوروموني السعودية 2014»، الذي يعتبر من أقدم وأكبر وأكثر المؤتمرات المالية تأثيرا التي تعقد في المملكة.

فقد تمكنت الدول المصدرة للنفط مثل المملكة خلال فترات التباطؤ الاقتصادي من امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال توفير رأس المال وضمان الودائع حسب تقارير البنك الدولي.

ولاتخاذ الاحتياطات من أي تباطؤ اقتصادي قد يحدث في المستقبل، خاصة إن كان ذلك التباطؤ يؤثر على سعر النفط، حرصت حكومة المملكة على زيادة الإنفاق الحكومي حسب موازنة 2014 ليصل إلى 855 مليار ريال سعودي، الأمر الذي يعزز الصادرات غير النفطية للمملكة والتي وصلت قيمتها إلى 206 مليار ر.س. في 2013، وإلى تطوير مدن اقتصادية خاصة تهتم بصناعات معينة في مختلف مناطق المملكة.

ويأتي هذا الإنفاق الحكومي المتزايد بشكل موازٍ لمشاريع إصلاح سوق العمالة التي بدأت العمل بها وزارة العمل، والتي تهدف إلى زيادة الفرص المتاحة أمام الشباب السعودي، ورفع معدلات نمو الوظائف المتوفرة في القطاع الخاص.

وقال ريتشارد بانكس، مدير مؤتمرات «بوروموني» الإقليمية: «تقود المملكة جهود التنوع الاقتصادي للابتعاد عن نموذج الاقتصاد المتقلب المعتمد كليا على النفط. فقد كان من المحتمل أن تؤدي هذه السياسة إلى خفض آثار أي أزمة اقتصادية مالية دولية قد تظهر في المستقبل، والتي قد ينتج عنها استثمارات وفرص تمويلية كبيرة. ولقد صممنا دورة هذا العام من مؤتمر «بوروموني السعودية» بحيث يتمكن صناع القرار المالي في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي وقطاع المال العالمي من تبادل الأفكار والمعلومات حول أفضل السبل للاستفادة من ابتكارات سياسة المملكة المالية.»

إستراتيجية 2025 طويلة الأجل تقود جهود تنويع الاقتصاد

سيناقش قادة ماليون من البنك الدولي، والراجحي كابيتال، و«نتش أس بي سي»، وجدوى للاستثمار، و«بي إن بي باريباس»، وبنك الخليج الدولي، وبنك الاستثمار السعودي، و«البنك الأهلي التجاري»، ومستثمرون في الأسهم، أثر هذه السياسات خلال مؤتمر «بوروموني السعودية»، الذي سيعقد يوم 6 مايو.

ويشير تقرير حديث صادر عن الراجحي كابيتال إلى ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية في 2013 إلى 206 مليار ر.س.، أي بنسبة 9.2 في المئة مقارنة بتلك الصادرات في 2012. أما في موازنة 2014 البالغة 855 مليار ر.س. فإن الإنفاق الحكومي سيستمر في قيادة الاقتصاد، ويتوقع أن يحقق ذلك نموا بنسبة 4 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي. وتقول جدوى للاستثمار أن قطاعات الإنشاءات وبيع التجزئة والنقل والصناعة والاتصالات حققت نموا قويا هذا العام.

ويبدو أن الإنفاق في 2014 موجه نحو ثلاث جوانب رئيسية هي: التعليم «210 مليار ر.س.»، والرعاية الصحية «108 مليار ر.س.»، والبنية التحتية «66.6 مليار ر.س.». وسيدعم هذا الإنفاق المؤسسات التعليمية والطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج، والمرافق الصحية والترفيهية، والنقل والموانئ والمطارات والمشاريع الصناعية.

ومن العوامل الأخرى التي تسهم في إثراء التنوع الاقتصادي المدن الاقتصادية الأربع التي يجري العمل على إنشائها حاليا من قبل الهيئة العامة للاستثمار في السعودية. إذ ينتظر أن تسهم هذه المدن الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 150 مليار دولار أمريكي، وأن تسهم في إيجاد 1.3 مليون وظيفة.

وبالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، فإن الجهود المنظمة لتعزيز التنوع الاقتصادي يفتح آفاق فرص جديدة للشراكات، وللاستثمار الخارجي في المملكة. ويتوقع أن تكون الدورة التاسعة من مؤتمر «بوروموني السعودية 2014» الفرصة المثالية لدراسة تلك الفرص.

يذكر أن فعاليات «بوروموني السعودية» ستعقد في فندق «الفيصلية» بالعاصمة الرياض يومي 6 و7 مايو 2014، حيث من المتوقع أن يستقطب المؤتمر حوالي 1.200 شخص من جميع أنحاء المنطقة والعالم.

ارتفاع المشاريع العقارية